



بيان المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة السفيرة لينا الحديد

الدورة الثالثة والستين للجنة المخدرات

٢ - ٢٠٢٠/٣/٦

السيد الرئيس ،

أصحاب السعادة والزملاء الكرام ،،،

يسرني ان أتوجه اليكم واعضاء المكتب بالتهنئة والتبريكات على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجنة المخدرات، وكلنا ثقة بان خبرتكم الواسعة ستقود اعمال الدورة الى النجاح المنشود. وأود ان أشكر أيضا سعادة سفير دولة السودان على الجهود التي بذلها خلال فترة ترأسه الدورة الثانية والستين، كما أتقدم بالشكر الى امانة مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهودهم في حسن اعداد وتنظيم هذه الدورة.

سيدي الرئيس اسمح لي ان أتقدم باحر التهاني لمعالي السيدة غادة والي بتعيينها مديرة عامة لمكتب الامم المتحدة بفيينا ومديرة تنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأؤكد على استعدادنا لدعم جهودها لتحقيق الأهداف المنشودة لهذه المنظمة الدولية.

يؤكد وفد بلادي على ما جاء في بيان مجموعة ال ٧٧ والصين.

ان وفد بلادي يؤكد على الدور الرئيسي والهام الذي تضطلع به لجنة المخدرات، كهيئة متخصصة في وضع السياسات والبرامج المتعلقة بمراقبة المخدرات، بالإضافة الى تطوير السياسات والتدابير الرامية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، كما يؤكد وفد بلادي على التزامه بما جاء بالاتفاقيات الدولية الثلاث " للرقابة على المخدرات" كأساس مرجعي وقانوني في السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات.

يعرب وفد بلادي عن تجديد التزامه الكامل بما جاء في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، والبيان الوزاري لعام ٢٠١٤، بالإضافة الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦، والتي تعتبر مجتمعة، خارطة طريق لتحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

كما نرحب باعتماد الاعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ " تعزيز الإجراءات على الصعيد الوطني، والإقليمي والدولي، ونثمن تحديده عام ٢٠٢٩ كموعده لاستعراض التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في تنفيذ جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بالمخدرات.

السيد الرئيس،،،

أود ان أعرب عن تقدير وفد بلادي للجهود التي بذلتها سيدي الرئيس خلال المشاورات غير الرسمية مع الدول الاعضاء بشأن توصيات منظمة الصحة العالمية والمتعلقة بالتغييرات المقترحة حول نطاق مراقبة القنب والمواد المرتبطة به والتي اوصلتنا إلى مقارنة ترضي جميع الأطراف وتحافظ على روح التوافق التي اعتدنا عليها في فيينا.

يرغب وفد بلادي للإشارة الى تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٩ والذي تم الإعلان عنه رسميا نهاية الأسبوع الماضي والذي يؤكد على تزايد الاستخدام غير الطبي لمادة الترامادول، ومن هذا المنطلق فأنا نأمل بان يتم اتخاذ خطوات جديدة لحل هذه المشكلة وفي مقدمتها ادراج مادة الترامادول ضمن جداول الرقابة الدولية .

السيد الرئيس ،،،

تحرص المملكة الأردنية الهاشمية، على تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة مشكلة المخدرات والجريمة، حيث أن الأردن أصبح يُشكل سداً منيعاً أمام تهريب المخدرات والأسلحة في المنطقة والعالم"، وقد أشاد تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٩ بالجهود المبذولة من قبل الجهات الأمنية والجمارك الأردنية لمحاربة تهريب المخدرات وحفظ أمن الحدود بالرغم من التحديات الناجمة عن الموقع الجغرافي للمملكة والتي هي ضمن منطقة تمر بتقلبات تؤدي إلى زيادة تدفق المخدرات غير الشرعية للمملكة.

لقد اتبع الأردن نهجاً شاملاً لتحقيق التقدم المنشود ضمن محاور الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ وذلك من خلال العمل على محاور مكافحة والوقاية والعلاج، كما تم تطوير التشريعات والقوانين وإصدار قانون المخدرات والمؤثرات العقلية للعام ٢٠١٦، إضافة إلى ذلك يولي الأردن جل الاهتمام للتعاون الدولي والإقليمي والوطني لما له من دور هام في مكافحة المخدرات وخفض العرض منها وذلك من خلال بناء شراكات دولية وإقليمية وتبادل الخبرات مع الدول والجهات ذات الصلة وعقد الاتفاقيات الثنائية وتبادل المعلومات وتعزيز اليات مكافحة الداخلية.

وفي سياق جُهد الأردن في ضبط ظاهرة صناعة وتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة والتي ما زالت تواجه الجميع على المستوى الدولي والوطني استمرت كافة الجهود في الحد من تعاطيها والاتجار بها وقد كان لتحديث القانون واستمرار جدولة هذه المواد على المستوى الوطني والدور التوعوي الهام الأثر الكبير في ضبط تعاطيها والاتجار بها.

لابد لوفد بلادي من إعادة التأكيد على الظروف التي تعيشها المنطقة واستمرار الاخطار المرتبطة بالنزاعات المسلحة والتهديدات التي تشهدها عدد من دول المنطقة وصعوبة الرقابة على المخدرات فيها، الامر الذي يوفر بيئة وظروف تشجع على تهريب المخدرات وخاصة مع تفاقم مشكلة مادة الكبتاغون في الشرق الأوسط، مما مثل ويُمثل ضغطا كبيرا على الأردن واجهزته الرسمية خلال السنوات الأخيرة جراء الأعباء الأمنية المتزايدة، بشكل فاقم من التحديات والضغوط على الهيئات والأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات ومراقبة العقاقير المخدرة المشروعة، مما يتطلب تضافرا استثنائيا من جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لتقديم الدعم والمساندة للسلطات الأردنية لمواجهة التحديات الناشئة عن هذه الوضع.

وختاما، يجدد الأردن التزامه بتعزيز تعاونه مع الدول والمنظمات والاليات الإقليمية والدولية مؤكدا دعمه الكامل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الاضطلاع بولايته للمساهمة في تعزيز الجهود الوطنية والدولية لمكافحة مشكلة المخدرات.

شكرا سيدي الرئيس .